إجابة وزارة العدل بشأن الدراسة التي يعتزم الفريق العامل اطلاقها بمناسبة الذكرى الـ30 لاعتماد قرار الجمعية العامة رقم 47/133 المعني بالاعلان بشأن حماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري:

1. فيما يخص اثر الاعلان على التشريعات المحلية فقد تم اعداد مشروع قانون الاختفاء القسري من قبل وزارة العدل وتم تدقيقه من قبل مجلس الدولة واحيل الى مجلس الوزراء حسب الاختصاص حيث تطرق مشروع القانون اعلاه الى تعريف الاخفاء القسري في المادة (1/اولا) منه وهو ( الاعتقال او الاحتجاز او الاختطاف او اي شكل من اشكال الحرمان من الحرية يرتكب من موظفي الدولة او المكلفين بخدمة عامة او اشخاص او مجموعات من الافراد يتصرفون بأذن من الدولة او بدعمها او بموافقتها ، ويعقبه رفض الاعتراف بحرمان الشخص من حريته او اخفاء مصيره او مكان وجوده مما يحرمه من حماية القانون ) ، وتطرق ايضا في الفصل الثالث ( الحصول على المعلومات ) الى الحق لافراد الاسرة او احد الاقارب او لاي شخص ذي مصلحة في الاطلاع على المعلومات الخاصة بالمختفي، وشمل ايضا العقوبات اللازمة للفاعل او اي شخص له علاقة بذلك حسب ما جاء به الفصل السابع.
2. وبشأن التحديات والعوائق التي تم مواجهتها خلال تنفيذ الاعلان على الممارسات الجيدة والدروس المنتقاة للتغلب عليها ، بهذا الصدد نود بيان الاتي:
* عدم وجود قانون نافذ ينظم الاجراءات القانونية للبحث عن الاشخاص المختفين قسرا .
* التحديات الخاصة بالارهاب حيث تعرض العراق الى الهجمات الارهابية التي نظمها تنظيم داعش الارهابي على عدة محافظات عراقية وراح ضحيتها المئات من الابرياء من الشعب العراقي .
* عدم وجود قاعدة معلومات الكترونية خاصة باجراءات المحاكم الجنائية العراقية تحدد الموقف القانوني للشخص المدعى اختفاءه قسرا من حيث مطلوبيته للقضاء .
1. فيما يخص الممارسات الجيدة والدروس المنتقاة الخاصة بالمساعدة الفنية والتعاون لدعم معرفة الاعلان ولتعزيز الاطار القانوني الموجود والممارسات ولتعزيز المصادقة والموافقة على مزيد من الصكوك القانونية التي ظهرت مؤخرا ، وبالاخص الاتفاقية المعنية بحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري نود بيان الاتي :-
* ان العراق صادق على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الاشخاص من الاختفاء القسري بموجب القانون رقم (17) لسنة 2019 .
* ومن الممارسات الجيدة الخاصة بالمساعدة الفنية فنشير الى التجربة الاولى التي نظمتها وزارة الخارجية بالتعاون مع مكتب مساعدة العراق يونامي ( دورة تدريبية خاصة ببناء قدرات موظفي انفاذ القانون في مجال التحقيق بشكاوى وادعاءات الاختفاء القسري ) وبأشراف خبراء من اللجنة الدولية للامم المتحدة المعنية بحالات الاختفاء القسري .
* الاستشارة الفنية والتدريب الفعلي المستمر من قبل ممثلي مكتب الصليب الاحمر لموظفي قسم المفقودين لانشاء قاعدة معلومات ومسك سجل وطني خاص بالمختفين قسرا .
1. الفقرة الخاصة بزيادة الوعي حول محتويات الاعلان والنشاطات وذلك لنشر المزيد من الممارسات الجيدة والدروس المنتقاة ، نود بيان ان الجهات الفعلية المعنية بانفاذ القانون بحاجة ماسة الى التعريف ببنود ومبادئ الاعلان وتسعى دائرة حقوق الانسان في وزارة العدل خلال العام 2022 الى اعداد برامج تدريبية تهدف الى تدريب ممثلي وزارة الداخلية على الاهداف والمبادئ التي دعى اليها الاعلان .